

المسورة وما ثبت للأصل ثبت للفرع حيث لا يعارض والأصل انقطاعه وتثاقفه قوله تعالى  
 قل يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله الذي أنزل من السماء ماء فجعلنا به الحيا واليابس  
 استثنى الله بالوحدة أي لا يتجزأ من الاله يكون الاله متعددا واعتوا انما الحياة كما  
 لعب وهو وحيه أي كذا ليست الالهة المجرى وقد تابع الخلف يرضى ذلك أيضا  
 ويستمر اليه التفرع في الاصل القريب وان قال اليونان انه تعدد في المقالة نعم  
 الجمهور على خلاف ذلك من بناء ان يتبع على مصدرها مع كذا بما وقد وضحت المسئلة  
 في شرح العباد ومن طرق المحرر فصل المتبادر الغير بصير الفعل خوفه هو الذي  
 أي ضميره ليس بولي وقول من زيادة الخوه أي نحو السبل من اسم له وكان يابرها  
 كون ضانكته هو البراء لانته ردا لقول من قال انه يترونها بضمير الممول فيضوع  
 وبار ومجوز وهي نحو اياك بعهد أي لا يعينك لاني لم تحشره له أي لان غيره يهيم انا  
 أي لا يقسم وما ذكر من كون التقديم فيها كصحة هو الغتم الذي عليه العمل البيان قاطبة  
 وظانهم ان الحاجب واليوحيان لور واما خبره قول فاعلمه قال في شرح المفضل فلو دل  
 التقديم على المحصر لكانت على عدم واستدل صاحب الفتح لذكر عدم بقوله  
 كوله صا ونوحا ههنا من قبل وهو أقوى من استدلال ابن الحاجب والحاصل ان هذه الط  
 تزلزل التقديم للاهتمام خاصة وقد ينتم اليه المحصر خارجا وانما ورد الاستدلال على  
 البيان حيث جعلوا التقديم في باب تعلقات الفعل للاختصاص وعده في القصر من  
 طرق المحصر وهو ابي المحصر والاختصاص والذي رجه السببية تاليفه في المسئلة  
 تقريبا مقال المحصر في غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصدا لما من به  
 خصوصه فيقدم الأهتمام به من غير تعرض لغيره قال وانما هذا الذي يال نصيبه  
 بان قابله لا يصح منه الاله والذلم يطرد ذلك في بقية الآيات فان قوله في غير ذلك لا يفي  
 لوهية من ما يفون الاله من الاله وهرة الاله رادله عليه لزم ان يكون المكرر

لجود

لا تجرد بعضهم غير دين الله واليس لمراد وكذلك آله غير الله تبارك وتعالى واليه رادتهم آله دون  
 الله من غير صفة انتمه وبين المحصر طرق مختلف فيها اذ رادتها في شرح الفاعل الحيا اذ عرفت ذلك  
 فاقول نوع من صفة المخلقة واعلاها التي مع اللانفاق على فادته المحصر ولأنه قيل انه  
 منطوق صريحة ويليه ما قبله منطوق اشارة وهو مفهوم انما والعاية في قول من قال انه  
 منطوق ويليه فصل المتبادر وقد صرح به من زيادة في شرح المحصر لان السببية  
 الصريح بان بعضا مما والعاية وشبهه في ذلك لشرط ان لم يزل هذا بان منطوق وهو أقوى من  
 مفهوم الصفة لانه قال بان بعض من لا يقول بمفهوم الصفة كانت سريحي ويليه الصفة  
 المناسبة لان بعضا لما لا يبين خالف في الصفة بل جعلها في المستصحبين قبل ذلك لانه  
 لا الموهوم ويليه بطلان الصفة بمبراهة من لغت وحال وطرف وعلة غير مناسبة في سواه  
 وقال الزركشي ينبغي ان يكون اعلاها الهدى لانه لا يزل الى انما يفي من قريب من المنطوق ويليه  
 العدد لانه رقم له دون ما قبله ويليه تقديم الممول وهو المخلص لانه لا يصح في كل صورة  
 ولأن البيان من نوزعه في دعوى فادته الاختصاص ولغى ستمه ذلك في كون بعض المحصر  
 فزاع سبقه في هذا مراتب الماهيم وانما تبارك التبرج عند التعارض وقد وقع هذا الفصل

في الظاهر من في اصل ترتيب واختصار وايضا حالها كما يظهر للناظر  
 ووجه تجميع الالفاظ في لغة وفي الشعر والنسب  
 وفي بعض واحكامها في الصغرى باللفظ لانه اذ انتم الصغرى  
 وانظر للسان كذا واستغنى وفي الشعر وقوم في الخبر  
 وفي سائر الشعر الى السببية وقوم الوصف وقوم العدد

في الأهتمام بمصاحبه المخلقة اقول اصعبها انما هي كلها الالفاظ والمختصوم على هذا  
 ان دلالاتها من جهة الالهة أي ليس من المنقولات الشرعية بل بصوابها اصل وقد قال  
 من آفة الله كاي عبيد وابن عبيد في قوله صلى له عليه وسلم ملل لغتي لعمري اني اريد بعمل

الظواهر في قوله  
 انما هو قوله  
 انما هو قوله